

تقييم أداء النظام الضريبي و مدى تطبيق مبدأ العدالة الضريبية

Taxing performance evaluation and how applicable is the taxing justice

بوكرش محمد أمين*1، قويدري كمال²¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

ema.boukerche@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 2 (الجزائر)، kouidri_kamel_1974@yahoo.fr

تاريخ القبول : 01 / 08 / 2022

تاريخ الاستلام: 12 / 04 / 2022

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقق العدالة الضريبية خاصة بعد الإصلاحات التي مرت بها الجزائر في فترات سابقة و عدم استقرار الضريبة، حيث أن الجزائر تمر بفترة تقلبات ضريبية خاصة في الأونة الأخيرة بين استحداث و إلغاء للضرائب. قدمنا دراسة تحليلية من خلال استبيان موجهة للمجتمع الضريبي، تمت معالجتها برنامج SPSS لاستخلاص توصيات تقتضي بضرورة توسيع القاعدة الضريبية و الحد من التهرب الضريبي، لتحقيق و لو جزء من العدالة الضريبية.

الكلمات المفتاحية : العدالة الضريبية ؛ الضريبة ؛ النظام الضريبي**تصنيف Jel:** H2 ،K34**Abstract:**

This study aims to find out the extent to which tax justice has been achieved, especially after the reforms that Algeria has undergone in previous periods and the instability of the tax, as Algeria is going through a period of special tax fluctuations in recent times between the introduction and abolition of taxes.

We submitted an analytical study through a survey addressed to the tax community that was addressed through the SPSS extraction program, recommendations that the tax base should be expanded and evasion reduced to investigation, if part of tax justice.

Keywords: Tax justice; tax; tax system**Jel classification code :** H2 ;K34**1-مقدمة:**

يعتبر النظام الضريبي في الوقت الراهن أهم العناصر التي تدعم الدولة و تمويل خزيرتها، وفي نفس الوقت يعتبر عنصرا حساسا خاصة و انه وسيلة ضغط، كما تعتبر الضرائب التي تفرضها الدولة من أهم القضايا التي يعنى بها المكلفين، رجال الأعمال و المشرعين و الجهات المعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية و بالتالي فان ثبات النظام الضريبي يعتبر أمرا صعبا. لذا وجب في كل مرة إيجاد حلول فعالة تعمل على التكيف بين متطلبات التمويل و تحقيق العدالة الضريبية و كل هذا دون التنازل عن مبادئ الضريبة مع التحيين الدوري له .

للوصول إلى ما سبق ذكره من إرضاء للمكلف وتحقيق للمبادئ عرف النظام الضريبي الجزائري عدة تغييرات و إصلاحات، أهمها جاء سنة 1992 أي ما عرف بإصلاحات 1992 حيث برزت عيوب هذا الأخير بعد أزمة النفط 1989 و انهيار النظام الشيوعي حيث أدت كل هاته الأحداث إلى عصف الاقتصاد الوطني الجزائري ووجب الابتعاد عن الاعتماد الكلي للمصادر الجبائية البترولية و التمرکز على الجبائية العادية.

عمدت الدولة الجزائرية و المشرع إلى تكيف النظام الجزائري و المستجدات الاقتصادية وذلك دون المساس بمبادئه، و من جهة أخرى اعتماده كعمول رئيسي بجبائته العادية. ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: من خلال تقييم أداء النظام الضريبي، هل يحقق النظام الضريبي العدالة الضريبية ؟

2- مفاهيم مختلفة للنظام الضريبي الجزائري:

تعددت الأنظمة الضريبية وتتوعد مكوناتها و عناصرها، حيث يغلب على بعض الأنظمة الضرائب المباشرة (الدولة المتقدمة) و على عكس دول أخرى تنسم بالضرائب غير المباشرة (الدول النامية)، ارتأينا التطرق في هذا البحث إلى النظام الضريبي من المنظور العام و الخاص. من المنظور العام عرف النظام الضريبي على أنها: عبارة عن مجموعة من العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان أو وجود ضريبي (جمام، 2010/2009، صفحة 75)

وفي تعريف آخر: هو هيكل ضريبي ذو ملامح و طريقة عمل محددة ملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع و التي بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب. (عثمان و شكري رجب، صفحة 13) أما من المنظور الخاص عرف النظام الضريبي الجزائري على انه مجموع القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط ثم التحصيل (البطريق، 2005، صفحة 19)

مما سبق يمكننا استخلاص تعريف موحد للنظام الضريبي بأنه مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين، كونها أداة فعالة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها، كما أن النظام الضريبي يتميز بالتعدد و الاختلاف باختلاف العناصر و المعطيات المكونة لها حيث أن الأنظمة الضريبية في الدول المتطورة تغلب عليها الضرائب المباشرة بشكل كبير بينما في الدول النامية فان أنظمتها الضريبية تغلب عليها مجموعة من الضرائب النوعية على الاستهلاك أساسها الضرائب و الرسوم.

3- مكونات النظام الضريبي:

فيما سبق ذكرنا أن للنظام الضريبي عدة مكونات و تختلف من بلد لآخر و تعتبر هاته العناصر الأهم في تشكيل هذا الأخير

3-1- السياسة الجبائية :

السياسة الجبائية هي جزء من السياسة المالية حيث أنها تعتبر أداة من أدواتها كونها تؤثر على الاقتصاد بصفة مباشرة وكذلك غير مباشرة، إن التأثير يكون من خلال الاقتطاعات الضريبية المفروضة فهي تساهم في توجيه الاقتصاد

3-2- الإدارة الضريبية

و هو الجزء الإداري من المكونات، و التي تساهم في تطبيق التشريع الضريبي عن طريق متابعة فرض التحصيل و هي أهم عامل مساهم في إنجاح السياسة الجبائية للدولة كثيرا ما نرى التعديلات على النظام الجبائي و الضريبي مع بقاء نفس المشكل حيث أن قلة الكفاءة و الخبرة الميدانية تسبب الخلل في التطبيق و هنا تبرز كما سبق أن ذكرنا أهمية الإدارة الضريبية الفعالة.

3-3-التشريع الجبائي

يعتبر الجزء التشريعي من أهم العناصر المكونة للنظام الضريبي فهو مجموع الأسس و مصادر القانونية كما انه يساهم في التطبيق السلس للمكونات خاصة من ناحية الإدارة الضريبية (Beetschenet & Bozzachi, 1998)

4-العوامل المؤثرة على النظام الضريبي:

يعتبر أي نظام ضريبي غير مستقر حيث يؤثر و يتأثر في مقدمة بحثنا ذكرنا أن أهم الأسباب التي أثرت على النظام الضريبي الجزائري هي الأزمات في فترات سابقة كما انه في السابق لم تكن الدول تتدخل في الاقتصاد مما سمح بحدوث أزمات عالمية و بتدخل الدولة حسب الفكر الحديث أصبح الاهتمام اكبر بالضرائب ومنه نستنتج أن النظام الضريبي يتأثر بمدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

من خلال ما سبق ذكره يمكن وضع العوامل المؤثرة في خمسة نقاط كالتالي:

4-1- النظام الاقتصادي

يؤثر النظام الاقتصادي بشكل مباشر على النظام الضريبي حيث أن انفتاح السوق على الاستثمار الأجنبي ليس نفسه السوق المغفل من ناحية فرض الضرائب حتى أن أهداف الاقتصاد هي المحدد الرئيسي لنوع النظام الواجب تفعيله

4-2- النظام السياسي

يختلف النظام الضريبي باختلاف النظام السياسي السائد، فمن المعروف أن الضريبة لا تفرض ولا تلغى ولا تعدل إلا بقانون، وذلك من خلال القوى السياسية المؤثرة ولكن في بعض الحالات يفرض النظام السياسي رأياً آخر مثلاً في حالة الحرب تفرض ضرائب للزيادة العائدات

4-3-العوامل التاريخية:

إن تطبيق أي نظام ضريبي يؤدي إلى أن يصبح تقليدياً، يعتاد عليه المكلفون، ويرتبون أمورهم على أساسه، وينتج عن ذلك الاستقرار والثبات للنظام الضريبي، ولكن يجدر بهذا النظام أن لا يصل إلى حد الجمود، بل يجدر به أن يتمتع بدرجة من المرونة، تسمح له بمواكبة التطورات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، في الدولة التي يطبق فيها، مما يزيد من فاعليته وتأثيره

4-4-العوامل الاجتماعية:

منها درجة النمو السكاني، فالدول التي تسعى لزيادة السكان تمنح إعفاءات عالية، والدول التي تشكو من الاكتظاظ السكاني يكون الوضع فيها معكوساً، كذلك بالنسبة لوضع المرأة في المجتمع، هل هي عاملة أم لا، كما أن للقيم الأخلاقية دورها في ترتيب الهيكل الضريبي، فالدول التي تسمح بالربا وتعاطي الخمر ودور الملاهي والقمار، تكون حصيلتها الضريبية من هذا المجال عالية، أما الدول التي تقاليدها وأحكامها الدينية لا تسمح بذلك تكون حصيلتها الضريبية في هذه المجالات محدودة جداً لقلة التعامل بها

4-5-كفاءة السلطات التشريعية:

تشمل كفاءة كل من السلطة التشريعية في سن القوانين الضريبية بحيث تكون سهلة الفهم وواضحة، تخلو من اللبس والغموض، وتضمن للمكلف كافة حقوقه، كما تضمن للإدارة الضريبية وسائل تقدير وتحصيل الضريبة بنصوص تشريعية واضحة.

كما تشمل كفاءة السلطة القضائية في سرعة البث في القضايا الضريبية نظراً لأهميتها للمكلف وللدولة في آن واحد، كما أنها تفسر نصوص القانون بشكل يبعث الثقة والاطمئنان في نفس المكلف ليتابع حياته العملية باستقرار دون أن يشعر بأنه سيظل أو ينتقص من حقه. (الدحلة، 2004،

(الصفحات 8-10)

5-محددات تصميم نظام ضريبي فعال:

هناك الكثير من الدراسات المتعلقة بتحديد النظام الضريبي إذ يحدد فيتو تنزي مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال وهي كالتالي:

5-1- مؤشرات التركيز: يقضي على المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من

عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ.

فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تغل إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفاذي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.

5-2- مؤشر التشتت: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت

موجودة هل عددها قليل، هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفه على مرودية النظام.

5-3- مؤشر الموضوعية: ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها

بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح للالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها.

5-4- مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل

تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا يعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

5-5- مؤشر التآكل: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية

الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا. وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة

والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي، وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في

تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

5-6- مؤشر تأخر التحصيل: ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون

المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات

الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى

التأخر في دفع المستحقات.

5-7- مؤشر التحديد: ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب

ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى.

فمثلا يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل

الثروة ذات معدل منخفض.

5-8- مؤشر التنفيذ: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى

سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ،

فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

(المجيد، 2003، الصفحات 165-166)

6-أهداف النظام الضريبي:

يصبو النظام الضريبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والسياسية الضريبي

لتحقيقها سنوردها فيما يلي:

6-1- الأهداف المالية: يقصد بها الحصول على رأس المال اللازم لتغطية الأعباء العامة، أي أن

الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق

على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية) كبناء السدود والمستشفيات والجامعات وشق الطرق (بوزيدة، 2007، صفحة 12)

2-6- الأهداف الاقتصادية: تعتبر الضريبة من بين الأدوات التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية والهدف من ذلك تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المنتهجة وذلك من خلال ترشيد الموارد الاقتصادية وكذا معالجة بعض المشاكل الاقتصادية وتكمن الأهداف الاقتصادية في ما يلي:

2-6-1- تحقيق النمو الاقتصادي: نقصد بالنمو الاقتصادي ذلك التطور الذي من خلاله ينمو الناتج الإجمالي الخام عن كل فرد عرب الزمن، ويعتبر النمو الاقتصادي من بني الأهداف الهامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ولذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال اللجوء إلى تخفيض العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة

2-6-2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يمر النشاط الاقتصادي بفترات رواج وانكماش نتيجة التقلبات التي تحدث في الاقتصاد، ويترتب على فترات الانكماش انتشار البطالة وارتفاع حدة التضخم مما يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي لتلك الدولة، و أيضا يهدد استقرارها الاقتصادي، وترتبط فعالية النظام الاقتصادي بوجود درجة من الاستقرار الاقتصادي، والذي يتضمن استقرارا في التوظيف على مستوى الأسعار وفي معدل النمو الاقتصادي، ولا نقصد هنا بالاستقرار تحقيق الثبات وأما تحقيق عدم الاختلال في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة (مراد، 2011، الصفحات 41-43)

2-6-3- تصحيح إخفاقات السوق: إخفاق السوق يعين عجزه عن تخصيص الموارد بكفاءة، هذا العجز مصدره في الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكاليف الخاصة التي تتحملها المؤسسات حيث القيام بنشاطاتها مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع، هذه التكاليف تعود إلى التلوث الصناعي واختناق حركة المرور وتقلص المساحات الخضراء، أي الآثار السلبية التي تركتها الأنشطة الاقتصادية، كما أن إخفاق السوق قد يأخذ أشكال أخرى مثل عدم القدرة على تحقيق العمالة الكاملة أو الوصول إلى معدلات نمو ممكنة أو عدم كفاية نمو قطاع ما، وعلى إثر ذلك يتدخل النظام الضريبي من أجل تصحيح هذه الإخفاقات التي تعجز قوى السوق الحر عن تحقيقها، فيتم وضع ضرائب تتلاءم مع الأثر المراد عالجها . (يوسف، 2008-2009، صفحة 41)

2-6-3- الأهداف السياسية: أصبحت الضريبة، تؤدي أهدافا سياسية يمكن تحديدها على مستويين: داخلي وخارجي، فعلى المستوى الداخلي تمثل الضريبة أداة في أيدي القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهي بذلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب .

أما على المستوى الخارجي فهي أداة من أدوات السياسة الخارجية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة أهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بني البلدان المتقدمة. (بوزيدة، 2007، صفحة 83)

2-6-4- الأهداف الاجتماعية: لقد تعددت الأهداف الاجتماعية للضريبة، وخصوصا بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، وبرزت الحديثة لتوزيع عادل للدخل والحد من استغلال الطبقات العامة، بالإضافة إلى ظهور مفاهيم الاتجاهات توزيع العبء الضريبي في المجتمع وذلك حسب مستوى الدخل.

فالضريبة في الوقت الحاضر هي وسيلة من الدور الاجتماعي وتستخدم الضريبة كوسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية، ومن أهم هذه الغايات نذكر ما يأتي:

- العمل على منع تكثف الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال عدة طرق منها: فرض ضريبة على الثروة كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا، وفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية، وأيضاً فرض الضرائب تصاعدياً في معدل الضريبة
- يمكن اعتبار الضريبة وسيلة لمعالجة أزمة السكن، من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لفترة محددة أو تسمح بالاستهلاك السريع للأدوات والتجهيزات المستخدمة في قطاع السكن

- معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة، حيث هناك عديد الظواهر المنتشرة في المجتمع تسيء إلى الصحة بصفة عامة، ومن هذه الظواهر التدخين والكحول، حيث يمكن للسلطات العامة العمل على محاربة هذه الآفات المضرة عن طريق الضرائب من خلال فرض ضرائب مرتفعة على إنتاجها وبيعها. (الخطيب، 2003، الصفحات 141-143)

7- عدالة النظام الضريبي:

يعد مبدأ العدالة الضريبية من أهم سمات النظام الضريبي الفعال، والتي يجب على المشرع الأخذ بها عند وضع النظام الضريبي، ويقوم مبدأ عدالة النظام الضريبي على التزام جميع أفراد المجتمع بدفع الضرائب المستحقة عليهم كل حسب قدرته التكلفية، بشرط أن تتحدد هذه المقدرة بشكل عادل، وقد اقر ادم سميث إلى انه يجب على كل رعايا الدولة الإسهام في النفقات الحكومية وفقاً لمقدرتهم النسبية قدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة (سعيد، 1994، صفحة 162)
وحسب توماس ناجل: فانه يعتبر مبدأ العدالة أن يكون متبعاً في قواعد المحاسبة الضريبية أيضاً، حيث أن الخلافات في مصادر الدخل والشكل القانوني للمشروع أو طبيعة موجودات والتزامات المكلفين لا ينبغي أن تؤدي إلى أعباء ضريبية مختلفة (schon, 2004, p. 434)
أما بالنسبة للمشرع الضريبي فان مبدأ العدالة يتضمن متطلباً عاماً بان يكون العبئ الضريبي موزعاً بشكل عادل قدر الإمكان حيث أن إحدى الأسباب التي تؤدي لعدم مشاركة المكلفين في النظام الضريبي إدراكهم أنهم لا يعملون بعدالة

7-1- صور عدالة النظام الضريبي:

العدالة الضريبية صورتان: العدالة الأفقية والعدالة العمودية (محمد، 2005، صفحة 23)
7-1-1- العدالة الأفقية: انه تتم معاملة المكلفين المختلفين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة متماثلة من حيث الضرائب التي تجنى منهم.
7-1-2- العدالة العمودية: يتم معاملة المكلفين المختلفين في الدخل والحالة الاجتماعية والاقتصادية معاملة مختلفة من حيث الضرائب التي تجنى منهم، أي أن عبئ الضريبة يجب أن يكون مستنداً على الاختلافات في القدرة على الدفع، والذي يعني أن المكلف الذي يملك القدرة الأكبر على الدفع يجب أن يدفع ضريبة أكبر.

وبالنظر إلى المفهومين السابقين يتبين لنا أن تطبيق العدالة الأفقية بسيط وسهل، مقارنة مع العدالة العمودية التي تعتبر صعبة، حيث أن غالبية المكلفين مختلفون في دخولهم وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهنا تظهر المشكلة الأساسية المتمثلة في تحقيق العدالة بين المكلفين، وقد تم الأخذ بمبدأين للاسترشاد في توزيع العبئ الضريبي على المكلفين هما: (محمد و المشاعلة، 2005، الصفحات 24-37).

7-2-2-مبادئ توزيع العبئ الضريبي:**7-2-1-مبدأ استرداد المنافع:**

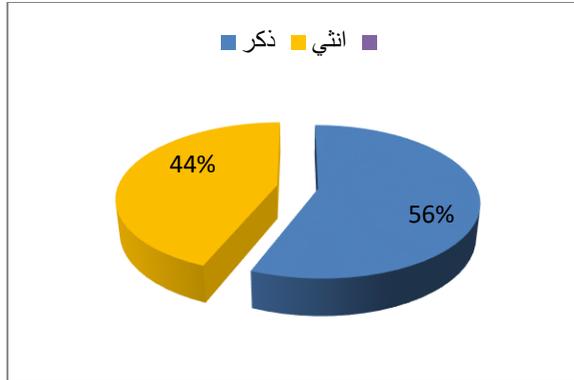
وفقا لهذا المبدأ فان الضرائب المدفوعة يجب أن تكون مرتبطة بشكل مباشر مع المنافع المقدمة من الحكومة، وهذا ما يطلق عليه بالنظرية التعاقدية والتي تقوم على أساس أن هناك عقد بيع الدولة والمواطن، بحيث تلتزم الدولة بتقديم الخدمات العامة مقابل اجر معين وهو الضريبة.

7-2-2-مبدأ القدرة على الدفع:

يقوم هذا المبدأ على أن كل مواطن يجب أن يساهم في نفقات الدولة حسب مقدرته على الدفع، وبالتالي فان المكلفين القادرين على تحمل العبئ الضريبي الأكبر يجب أن يدفعوا ضرائب أكثر من المكلفين الأقل قدرة على الدفع.

8- الجانب التطبيقي

بحديثنا عن النظام الضريبي و تطرقنا إلى العدالة الاجتماعية خلصنا إلى أن إبراز العلاقة بينهما أمر ليس بالهين، خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب التطبيقي، و لتقريب و توضيح طبيعة العلاقة بينهما اعتمدنا على الاستبيان باعتباره أفضل وسيلة وكونه الأقرب للواقع و يخدم موضوع دراستنا .

الشكل رقم (1) : عدد الإجابات حسب الجنس

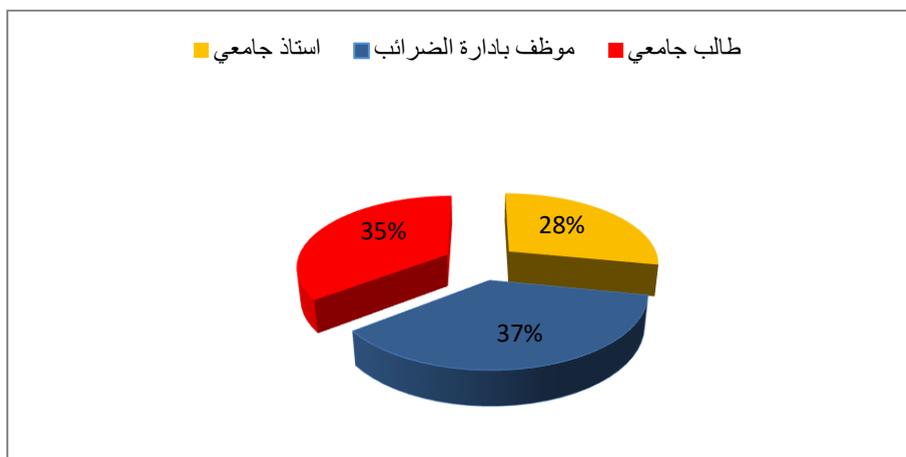
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V26

تمحور الاستبيان أساسا في الاطلاع على التاريخ الضريبي و معرفة الضرائب ككل وفق محورين: النظام الضريبي و العدالة الضريبية، حيث أن الأسئلة كانت ممنهجة لمعرفة الإجابات التي تؤثر على ثبات الاستبيان المغلق ليكرت الخماسي من قليل جدا إلى كثير جدا، تم تحديد عينة الدراسة ب 95 مشارك إناث وذكور منهم أساتذة جامعيين، موظفين في إدارة الضرائب وطلبة في المحاسبة و الجباية، إلا أننا انتقينا الإجابات الصالحة للدراسة و عددها 82 إجابة موزعة كما في الشكل (1).

تم الإجابة على الاستبيان من طرف كلى الجنسين وفق النسب التالية: الذكور 44% و الإناث 56% كما هو موضح أعلاه.

من خلال الشكل (2) نلاحظ أن الحالة الوظيفية للمشاركين في الاستبيان كانت موجهة للفئة المرتبطة بالجانب الجبائي و توزعت الإجابات كما يلي: أساتذة جامعيين 28%، موظفون بإدارة الضرائب 37% و طلاب جامعيين 28%

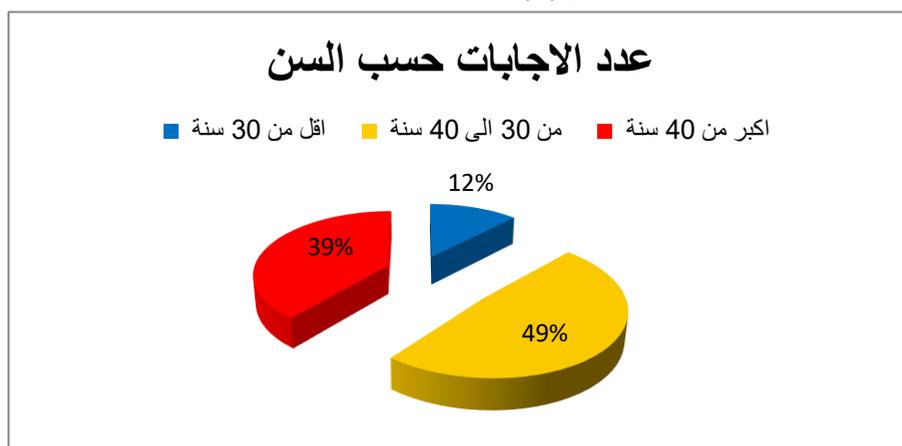
الشكل رقم (2): عدد الإجابات حسب الوظيفة



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

كما هو موضح في الشكل أعلاه يتضح أن الفئات كانت متقاربة مما يضيفي على البيانات المعطاة درجة عالية من الدقة و الشفافية

الشكل رقم (3) عدد الإجابات حسب السن



من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V26

9-1- ثبات الاستبيان و صحته

من أجل ضمان صحة الاستبيان و معرفة مدى قدرته على الإجابة عن تساؤلاتنا، لا بد من أن يكون صادقا و ثابتا لذلك عمدنا على اختباره في البرنامج SPSS و ذلك من خلال اختبار ألفا كرونباخ

ALPHA CRONBACH

و أنت النتيجة كالتالي:

الجدول رقم (1) اختبار معامل كرونباخ للثبات الاستبتيان

عدد العناصر	معامل كرونباخ
9	0.740

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V26

من خلال تحليل الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ 74 % و هي نسبة جيدة لمواصلة الدراسة و أن الاستبتيان ثابت و لا يحتوي على إجابات شاذة لا تصلح للدراسة

9-2-تحليل البيانات

قمنا بإجراء التحليل الإحصائي لإجابات العينة على الاستبتيان، عن طريق استخراج الأساليب الإحصائية بالاعتماد على جداول تكرارية بسيطة تشمل التكرارات و النسب المؤوية، وكذلك حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة الواردة في الاستبتيان وتم وضع الجدول التالي ليكرت الخماسي.

الجدول رقم (2) : وزن العبارات وفق سلم ليكرت الخماسي

قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا
1	2	3	4	5

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS V26

و يتم قياس وزن الإجابة استنادا إلى الجدول أسفله :

الجدول رقم (3) : قياس وزن الإجابة وفقا للمتوسط المرجح لإجابات العينة

قليل جدا	قليل	متوسط	كثير	كثير جدا
1.00- 1.79	1.80- 2.59	2.60- 3.39	3.40- 4.19	4.20- 5.00

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS V26

9-2-1-تحليل البيانات الواردة في الاستبتيان :

فيما يلي سنقوم بدراسة و تحليل نتائج الاستبتيان المتعلقة بموضوع البحث، من اجل محاولة الإجابة على الإشكالية التي بنيت عليها الدراسة و المتمثلة في: إلى أي مدى يساهم النظام الضريبي في تحقيق العدالة الضريبية بالجزائر

9-2-2-مدى مراعاة النظام الضريبي للمكلف بالضريبة (مبدأ اليقين و الملائمة)
الجدول رقم (4) : عدد الإجابات و النسبة المئوية لمدى مراعاة النظام الضريبي للمكلف بالضريبة

النسبة المئوية	عدد الإجابات	
18.3%	15	قليل جدا
32.9%	27	قليل
25.6%	21	متوسط
19.5%	16	كثير
3.7%	3	كثير جدا
100%	82	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

المتوسط المرجح للإجابات 2.57

تظهر نتائج العينة أعلاه أن: 15 شخص أجاب بقليل جدا بنسبة 18.3%، 27 شخص أجاب قليل بنسبة 32.9%، 21 شخص أجاب متوسط بنسبة 25.6%، 16 شخص أجاب كثير بنسبة 19.5%، بينما 3 أشخاص كانت إجاباتهم كثير جدا بنسبة 3.7%، كما يظهر لنا المتوسط المرجح بقيمة 2.57 ومنه وزن الإجابة بالاعتماد على ليكرت الخماسي هو قليل

9-2-3-هل يشكل النظام الضريبي ضغطا على المكلف بالضريبة

الجدول رقم (5) : عدد الإجابات و نسبة المئوية لمدى ضغط النظام الضريبي على المكلف بالضريبة

النسبة	عدد الإجابات	
36.6%	30	قليل جدا
29.3%	24	قليل
24.4%	20	متوسط
8.5%	7	كثير
1.2%	1	كثير جدا
100%	82	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

المتوسط المرجح 2.09

تظهر نتائج العينة أعلاه أن: 30 شخص أجاب بقليل جدا بنسبة 36.6%، 24 شخص أجاب قليل بنسبة 29.3%، 20 شخص أجاب متوسط بنسبة 24.4%، 7 أشخاص كانت إجاباتهم كثير بنسبة 8.5%، بينما شخص واحد أجاب كثير جدا بنسبة 1.2%، كما يظهر لنا المتوسط المرجح بقيمة 2.09 ومنه وزن الإجابة بالاعتماد على ليكرت الخماسي هو قليل

9-2-4-هل ترى أن الاقتطاع الضريبي عادل مع جميع المكلفين بالضريبة

الجدول رقم (6) : عدد الإجابات و نسبة المئوية لعدالة الاقتطاع الضريبي مع المكلفين بالضريبة

النسبة	عدد الإجابات	
36.6%	30	قليل جدا
30.5%	25	قليل
20.7%	17	متوسط
7.3%	6	كثير
4.9%	4	كثير جدا
100%	82	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

المتوسط المرجح 2.13

تظهر نتائج العينة أعلاه أن: 30 شخص أجاب بقليل جدا بنسبة 36.6%، 25 شخص أجاب قليل بنسبة 30.5%، 17 شخص أجاب متوسط بنسبة 20.7%، 6 أشخاص إجابتهم كثير بنسبة 7.3%، 4 اشخاص كانت إجابتهم كثير جدا بنسبة 4.9%، كما يظهر لنا المتوسط المرجح بقيمة 2.13 ومنه وزن الإجابة بالاعتماد على ليكرت الخماسي هو قليل

9-2-5-هل ترى أن زيادة التهرب الضريبي يحول دون تحقيق العدالة الضريبية؟

الجدول رقم (7): عدد الإجابات و نسبة المئوية لمدى زيادة التهرب الضريبي بسبب مشكلة التهرب الضريبي

النسبة	عدد الإجابات	
13.4%	11	قليل جدا
8.5%	7	قليل
24.4%	20	متوسط
25.6%	21	كثير
28%	23	كثير جدا
100%	82	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

المتوسط المرجح 3.46

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن 13.4 % يعارضون فكرة التهرب الضريبي يفهم من مشكلة العدالة الضريبية ، أما 8.5 % فيرون انه يساهم و لكن بشكل قليل ، 24. % منهم أجابوا بمتوسط و تم تأييد الفكرة بنسبة 25.6 % كثيرا و 28% كثيرا جدا و هذا ما يعبر عنه المتوسط المرجح ب 3.46 ومنه وزن الإجابة بالاعتماد على ليكرت الخماسي هو كثير.

9-2-6 هل تعمل الدولة على توفير التجهيزات (تطوير النظام، تحسين التكنولوجيا و الوسائل المادية) لتحقيق العدالة الضريبية
الجدول رقم (8): عدد الإجابات و النسبة المئوية لمدى توفير الدولة للتجهيزات من أجل تحقيق العدالة الضريبية

النسبة	عدد الإجابات	
36.6%	30	قليل جدا
24.4%	20	قليل
20.7%	17	متوسط
14.6%	12	كثير
3.7%	3	كثير جدا
100%	82	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

المتوسط المرجح 2.24

تظهر نتائج العينة أعلاه أن: 30 شخص أجاب بقليل جدا بنسبة 36.6%، 20 شخص أجاب قليل بنسبة 24.4%، 17 شخص أجاب متوسط بنسبة 20.7%، 12 شخص كانت إجاباتهم كثير بنسبة 14.6%، 3 اشخاص كانت إجاباتهم كثير جدا بنسبة 3.7%، كما يظهر لنا المتوسط المرجح بقيمة 2.24 ومنه وزن الإجابة بالاعتماد على ليكرت الخماسي هو قليل

9-2-7 هل ترى أن العدالة الضريبية أهم عناصر الالتزام بدفع الضريبة

الجدول رقم (9): عدد الإجابات و نسبة المئوية للسؤال ترى أن العدالة الضريبية أهم عناصر الالتزام بدفع الضريبة

النسبة	عدد الإجابات	
11.0%	9	قليل جدا
18.3%	15	قليل
19.5%	16	متوسط
17.1%	14	كثير
34.1%	28	كثير جدا
100%	82	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS V26

المتوسط المرجح 45.3

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن 11% لا يرون أن العدالة أهم عناصر الالتزام بدفع الضريبة ، أما 18.3 % فيرون انه يساهم و لكن بشكل قليل ، 19.5 % منهم أجابوا بمتوسط و تم تأييد الفكرة بنسبة 17.1 % كثيرا و 28% كثيرا جدا و هذا ما يعبر عنه المتوسط المرجح ب 3.45 ومنه وزن الإجابة بالاعتماد على ليكرت الخماسي هو كثير

9-2-8 متوسط الإجابة على محاور الاستبيان الجدول رقم (10): متوسط الإجابة على محاور الاستبيان

البيان	محتوى الفرضية	متوسط الإجابة على المحور
المحور الأول	مدى فعالية النظام الضريبي في توزيع العبئ الضريبي دون الضغط على المكلف بالضريبة	2.62
المحور الثاني	العدالة الضريبية بين الواقع و المأمول في تحقيقه	3.18

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V26

نلاحظ أن متوسط الإجابة على المحور الأول المتعلق أساسا بالنظام الضريبي كانت 2.62 و بالتالي متوسط أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت 3.18 أي أن الإجابة على المحور الثاني العدالة الضريبية كانت كذلك متوسطة

10-1 الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع النظام الضريبي و مدى ارتباطه بالعدالة الضريبية، يمكن القول أن العلاقة اقل من متوسطة كونه من الصعب ربط المتغيرين، خاصة أن جمهور الاستبيان كانت اغلب إجاباتهم بين قليل إلى متوسط و ذلك كون النظام الضريبي الجزائري يفتقر إلى الثبات في الأداء و تعتبر العدالة الضريبية من أصعب المبادئ التي يمكن مراعاتها في ظل تزايد نطاق الضرائب و معدلاتها

10-2 النتائج

نستخلص من دراسة الاستبيان وتحليله أن :

- النظام الضريبي لا يراعى المكلف بالضريبة خاصة إن تعلق الأمر بالمبادئ الضريبية، و نخص بالذكر مبدأ الملائمة في التحصيل و الذي بدوره يؤثر على مبدأ العدالة الضريبية.
- من ناحية أخرى يتضح أن النظام الضريبي لا يشكل ضغطا كبيرا على المكلفين بالضريبة خاصة، و أن اغلب الضرائب المباشرة لا تشكل نسبة كبيرة و حتى عند تطبيق مبدأ منحى لافار يتضح انه لا يوجد ضغط ضريبي كبير.
- كما أن التهرب الضريبي يقيم من مشكلة العدالة كونه يجعل من المكلفين بالضريبة ذوي الاقتطاع من المصدر، يدفعون أكثر أما بالنسبة للخاضعين للنظام التصريحي يدفعون اقل و ذلك باستغلال الثغرات القانونية أو الخرق المباشر للقانون.
- بالإضافة إلى ما تم استخلاصه نرى أن الوسائل و التكنولوجيا المستعملة، لا توفر البيئة المناسبة لتحقيق العدالة كونها تفتقر إلى مجموعة من العناصر تسمح بالتحكم فيما سبق من كتهرب و غش أهمها: تكوين قاعدة بيانات وطنية ذات طابع رقمي و سهولة الولوج إليها من طرف أعوان الضرائب، و أيضا تعميم مشروع المراكز الوطنية للضرائب CDI و المراكز الجهوية CPE و ذلك لتسهيل المعاملات على المكلف بالضريبة.

10-4 الاقتراحات و التوصيات

بالنسبة لأهم المقترحات التي تم التوصل إليها

-وجب توسيع القاعدة الضريبية مثل ما جاء في قانون المالية 2022 حيث تم تخفيض رقم الأعمال المتعلق بالنظام الحقيقي من 30.000.000 دج إلى 15.000.000 دج، وذلك من أجل توسيع مجال القاعد وتعتبر نقطة مهمة في تحقيق العدالة الضريبية .
-وضع نظام مدروس حسب العقلية و الحالة الاجتماعية للمكلف الجزائري، ليس باتخاذ تجارب و قوانين دول أخرى بطريقة مباشرة.
- تبسيط النظام الضريبي وتوحيد المعدلات المتعددة.
- الوضوح، الشفافية، تعزيز الموارد المالية للدولة دون اللجوء للنظام الضريبي كخيار وحيد.

11- المراجع:

➤ الكتب:

- ابو نصار محمد (2005)، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق، الاردن، عمان : مطابع الدستور الجامعي؛
ابو نصار محمد، و محفوظ المشاعلة (2005)، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق. عمان : مطابع الدستور التجارية ؛
احمد يونس البطريق(1984)، المالية العامة، بيروت: الدار الجامعية؛
حميد بوزيدة (2007)، جباية المؤسسات، (الإصدار 2)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية؛
خالد شحادة الخطيب (2005)، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والطباعة؛
سعيد عبد العزيز عثمان، العشماوي شكري رجب(2007)، النظم الضريبية مدخل تحليلي و تطبيقي، الإسكندرية: مكتبة الاشعاع الفني؛ فرهود محمد سعيد. (1994)، مبادئ المالية العامة، حلب. منشورات جامعة حلب؛
قدي عبد المجيد(2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية؛
ناصر مراد (2011)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية؛

A.Beetschenet & P.Bozzachi(1998);integration fiscal; Paris: francislefebvre

I. Jean(2004); marketing du tourisme et l'hôtellerie troisième édition; paris d'organisation

Schon(2004);international accounting standards-a starting point for a common European tax base ; European taxation

➤ الأطروحات:

- سمر عبد الرحمن محمد الدحلة (2004)، النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي ، كلية الدراسات العليا (جامعة النجاح الوطنية)، فلسطين؛
قاشي يوسف (2008-2009)، فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(جامعة البويرة)، الجزائر؛
محمود جمام (2010/2009)، النظام الضريبي و اثاره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة ام البواقي)، الجزائر؛